2024/48.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
21 ماي 2024

باردو في: 21 ماي 2024

إلى عناية السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع : تقديم مقترح قانون.

المرفقـات : - مقترح القانون

- شرح الأسباب
- قائمة النواب و امضاءاتهم
- التصاريح بتبنّي مقترح قانون

تحيّة طيّبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور والفصلين 122 و123 من النظام الداخلي، يشرفني باسم النواب الممضين في القائمة المصاحبة أن أتقدّم إليكم **بمقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**

والسّلام

2024/48.

2024/48.

مقترح قانون أساسي يتعلق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدولية الفلاحية

واردات عدد .....
21 ماي 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

العنوان الأول

احكام عامة

الفصل الأول: يقصد بالأراضي الدولية الفلاحية على معنى هذا القانون:

- الأراضي التي يستغلها ديوان الأراضي الدولية،
- الأراضي الفلاحية التي يستغلها خواص في شكل شركات إحياء وتنمية فلاحية ومقاسم فنيةً ومقاسم لفائدة الفلاحين الشبان وقدامى المتعاضدين

العنوان الثاني

إحداث دواوين فلاحية إقليمية

الفصل 2: تحدث بكل إقليم من الأقاليم الخمسة للجمهورية التونسية مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتعتبر منشاة عمومية يطلق عليه إسم **ديوان الفلاحة**

يكون مقر الديوان داخل كل إقليم بالجهة التي توجد بها أكبر مساحة من الأراضي الدولية الفلاحية.

الفصل 3: يتولى ديوان الفلاحة خاصة المهام التالية:

- وضع استراتيجية عامة للنشاط الفلاحي على الأراضي الدولية الفلاحية داخل الإقليم بناء على معطيات علمية وفنية،
- ضبط عقد برامج مع الوزارات المكلفة بالفلاحة وبالتجارة وبالصناعة،
- وضع برنامج عمل سنوي لوحدات الإنتاج النباتي والحيواني التي تسيرها بصفة مباشرة،
- المصادقة على برنامج العمل السنوي للمستغلات الفلاحية التي تقوم الدولة بكرائها بمختلف الأوجه ومتابعة تنفيذها،
- ضبط الموازنات وحسابات التصرّف والنتائج الخاصة بكل مركب فلاحي والموازنات وحسابات التصرّف المجمعة،
- ضبط الميزانيات التقديرية،
- إبرام الصفقات ومتابعة تنفيذها والقيام بالشراءات،
- إبرام عقود مع الغير،

2024/48.

- التسيير الإداري والمالي للمركبات الفلاحية،
- إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة

العنوان الثالث

كيفية تسيير دواوين الفلاحة

الفصل 4: يضبط بأمر حكومي التنظيم الهيكلي لدواوين الفلاحة بكل إقليم ويخضع أعوانها إلى النظام الأساسي الخاص بأعوان الدواوين.

الفصل 5: يدير الديوان الخاص بكل إقليم رئيس مدير عام يمثل المؤسسة لدى الغير ويتولى بالخصوص:

- التسيير الإداري والمالي،
- اقتراح عقود البرامج والميزانيات،
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة،
- وكل ما يكلّف به من قبل مجلس الإدارة

الفصل 6: يتكون مجلس الإدارة من 7 أعضاء من بينهم رئيس مدير عام للديوان يتم اختيارهم على أساس الكفاءة العلمية والخبرات المهنية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني الذي يختصّ به الإقليم.

ويكون من بينهم وجوبا أحد االمندوبين الجهويين للفلاحة.

يترأس مجلس الإدارة الرئيس المدير العام للمؤسسة وتتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء.

تنظمّ بأمر حكومي طرق تعيين أعضاء مجلس الإدارة وكيفيّة تأجيرهم وكيفية تداول المندوبين الجهويين المكلفون بالقطاع الفلاحي على عضوية مجلس الإدارة.

ويمكن لديوان الفلاحة الاستعانة بخبراء وخدمات مراكز بحثية باعتماد عقود عمل قصيرة المدى لإنجاز مهمات محدودة.

كما يمكن ربط علاقات شراكة وتعاون مع مستثمرين.

الفصل 7: تتمثل مشمولات مجلس الإدارة بالخصوص فيما يلي:

- المصادقة على الاستراتيجيات العامة للديوان طبقا للسياسات العامة للدولة في المجال،
- المصادقة على عقد برنامج الديوان وعلى عقود البرنامج الخاصة بالمركبات الفلاحية ومتابعة تنفيذها وإقرار ما يتعين بشأن الإخلالات المسجلة،
- المصادقة على الميزانيات التقديرية والقوائم المالية،
- المصادقة على إبرام الصفقات وختمها وجميع المبادلات التجارية،

- المصادقة على اتفاقيات التعاون والشراكة،
- وضع النظم المعلوماتية،
- تعبئة الموارد المالية الضرورية لسير عمل المركبات الفلاحية والاستثمارات القائمة على الأراضي الدولية الفلاحية،
- مراقبة تنفيذ التزامات المستثمرين الخواص المستغلين للأراضي الدولية الفلاحية واتخاذ القرارات المناسبة،
- التعهد بالأراضي المسترجعة من المستثمرين الخواص،

الفصل 8: يضمّ الهيكل الإداري لكل ديوان وجوبا وحدة للاستشارات والمساندة الفنية يشرف عليها الرئيس المدير العام، وتتكون هذه الوحدة من:

- مختصّ في الإنتاج النباتي،
- مختص في الإنتاج الحيواني،
- مختص في البحث العلمي الفلاحي،
- مختص في التصرّف والاقتصاد الريفي

وتتثمل مهمتها بالخصوص:

- في تثمين نتائج البحث الفلاحي
- مواكبة التغيرات المناخية وخصائص الخارطة الفلاحية بكل إقليم
- تطوير أساليب الإنتاج والتسويق
- المتابعة والرقابة المباشرة والدورية لوحدات الإنتاج والوحدات الصناعية
- الارشاد والتحسيس
- رفع تقارير تضمّ تقييمات دورية مع اقتراح حلول

العنوان الثالث
أحكام انتقالية

الفصل 9: ينحلّ ديوان الأراضي الدولية ويعوّض بدواوين الفلاحة بكل إقليم وتصفّى جميع أملاكه لفائدة خزينة الدولة.

تتحمّل الدولة الأعباء المالية المتأتية من ديون الديوان تجاه الغير ضمن برنامج التصفية الذي تشرف عليه المصالح المختصة.

الفصل 10: تتولى لجنة التطهير وإعادة الهيكلة المنصوص عليها بالقانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرّة فيفري 1989 إعادة برنامج إنقاذ لتعويض ديوان الأراضي الدولية بدواوين الفلاحة بكل إقليم.

الفصل 11: يدخل هذا القانون حيّز النفاذ بداية من غرّة جانفي 2026

2024/48.

واردات عدد .....
21 ماى 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

شرح أسباب

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية بالغة في الاقتصاد التونسي حيث يساهم بما يقارب 11% من الناتج الداخلي الخام ويوفر ما يقارب 2 مليون موطن شغل وترتكز الصادرات التونسية على المنتوجات الفلاحية.

كما لهذا القطاع مكانة استراتيجية في دعم السيادة الوطنية لأهمية ودور الأمن الغذائي في تحقيق الامن القومي.

وبالرغم من هذا الدور المحوري إلا أن جلّ المؤسسات والمنشآت العمومية التي تعمل في قطاع الفلاحة تشكو صعوبات بالغة ولا يشذّ القطاع الخاص عن هذه القاعدة بالرغم من صمود الفلاحين وتمسكهم بالاستثمار في المجال برغم انسداد الآفاق.

ولئن بادرت الدولة منذ عقود بإيلاء هذا القطاع ما يستحقه من عناية إذ وفرت مراكز التكوين الفلاحي ومعاهد البحث والجامعات في اختصاصات متعددة كما أحدثت البنك الوطني الفلاحي إلا انها أبقت على نفس السياسات في هذا القطاع الذي تحاصره عديد التحديات ومنها التغيرات المناخية وشحّ الموارد والمنافسة العالمية وارتفاع أسعار المدخلات كالأدوية والبذور.

حيث لم تقم الحكومات المتعاقبة بإصلاحات جذرية لمراجعة آليات التمويل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من البذور والالتزام بالخارطة الفلاحية لتحديد النتوجات وفق المعطيات المناخية وحلّ الإشكاليات العقارية والتصدّي لتشتت الملكية والاستثمار في عصرنة القطاع وكانت جهود الدولة مجزئة وظرفية.

وأمام تدني مردودية القطاع الفلاحي وتدهور القدرة التنافسية لعديد المنتوجات وانخرام جلّ منظومات الإنتاج قامت وزارة الإشراف بإطلاق عديد الاستشارات الوطنية حول قطاع الفلاحة وآخرها سنة 2015 حول الرفع من أداء الأراضي الدولية الفلاحية غير أن تنفيذ مخرجات الاستشارات يبقى رهين توفّر الإرادة السياسية والإيمان بضرورة الإصلاح من جهة

2024/48.

وتوفّر الموارد المالية من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري مواجهة هذه التحديات وإعادة التفكير في حزمة من الإصلاحات وإيجاد سبل تمويل بديلة عن موارد ميزانية الدولة للنهوض بواقع الفلاحة.

وفي هذا الإطار يندرج مقترح القانون المعروض حول تطوير استغلال الأراضي الفلاحية الدولية الذي يستعرض رؤية شاملة لحوكمة التصرّف في الأراضي الفلاحية التي تمتلكها الدولة والتي تضعها على ذمّة ديوان الأراضي الدولية أو على ذمّة المستثمرين الخواص على وجه الكراء.

أحدث ديوان الأراضي الدولية بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 30 سبتمبر 1961 كمؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي ويعتبر الديوان بمثابة التاجر في معاملاته وتنطبق عليه أحكام التشريع التجاري. يتولى الديوان التصرّف في الأراضي الدولية المعدّة للفلاحة وإحيائها مع توجيه الاستثمار وفق برامج التنمية وتكوين مراكز نشر التقدم الفني في الفلاحة.

تمّت إعادة تنظيم ديوان الأراضي الدولية بمقتضى القانون عدد 26 لسنة 1973 المؤرخ في 07 ماي 1973 الذي أوكل للديوان الإشراف الفني والإداري والمالي على الوحدات التعاضديّة للإنتاج الفلاحي والزراعي والخدمات ويضيط الامر عدد 82 لسنة 2001 المؤرخ في 5 جانفي 2001 النظام الإداري لديوان الأراضي الدولية وكذلك قاعد تسييره وكيفية إشراف الدولة عليه.

وبصدور القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية والنصوص المنقحة والمتممة له وخاصة القانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخة في 29 جويلية 1996 أصبح ديوان الأراضي الدولية على معنى هذا النص منشأة عمومية يخضع للالتزامات المنصوص عليها بهذا القانون والأوامر الترتيبية ذات الصلة وخاصة الأمر عدد 2197 لسنة ....المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرّف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرّفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

كما يخضع الديوان إلى أحكام الفصل 69 من القانون عدد 111 لسنة 1990 المتعلق بقانون المالية لسنة 1991 الذي أقرّ إرجاع كل الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية لفائدة ملك الدولة الخاص وبالتالي فغن ديوان الأراضي الدولية لم يعد مالكا للعقارات التي يقوم باستغلالها لفائدة الدولة.

تكثّف تدخّل الدولة في المجال الاقتصادي إثر الاستقلال باعتمادها أسلوب الاقتصاد الموجّه وذلك لدرء مخاطر الاقتصاد الحرّ، وأصبحت المنشآت العمومية من الوسائل الأساسية المعتمدة في تسيير المرافق الاقتصادية على جانب المؤسسات العمومية التقليدية.

وتكمن الغاية الأولى من اعتماد هذا الصنف في محاولة تخليص طرق إدارة بعض المرافق الاقتصادية من قيود التصرّف العام وقواعد المحاسبة العمومية.

أما الغاية الثانية من اعتماد الدولة هذه المنشآت فهي الحرص على استرجاع سيادة البلاد على ثرواتها وتجاوز ضعف المبادرة الخاصة الوطنية.

ومن خصوصيات المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشأة عمومية على معنى الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرّة فيفري 1989 أنها تخضع لنظام خاص عند إعادة الهيكلة والتطهير.

حيث يقصد بتطهير المنشآت العمومية العمليات التي تؤدي إلى تخلي الدولة عن ديونها، أو منح منشآتها الإعانات والمساعدات المالية اللازمة لتجاوز الصعوبات الظرفية او الهيكلية التي تمرّ بها، أو وضع برنامج خاص يهدف على التخفيف من الأعباء المحمولة عليها ومن خصوصياتها الحفاظ على التوازنات العامة للمنشآت ذات المساهمات العمومية، فعملية التطهير تتمثل في كافة التدابير ذات الصبغة الإدارية والمالية التي تتخذها السلطة العامة لتحسين مردود المنشآت العمومية دون ان يؤدي ذلك الضرورة على إحالة هذه المنشآت إلى الخواص، أما عبارة إعادة الهيكلة فهي تشمل عمليات التفويت في جزء من راس المال دون فقدان السيطرة على السلطة التقريرية داخل المنشاة او إحالتها نهائيا إلى القطاع الخاص.

كما يمكن ان تشمل إعادة الهيكلة تغيير على الهيكل التنظيمي وأوجه الإنفاق وتغيير نماذج الإنتاج والتسويق وإعادة تنظيم الوظائف والأولويات. ومن أسباب إعادة الهيكلة تراجع مداخيل المؤسسة وتدهور وضعيتها المالية وتراكم ديونها وعدم قدرتها على المنافسة.

وقد تعرّض القانون عدد 9 لسنة 1989 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة إلى أحكام التي تنظم تطهير وإعادة الهيكلة كما يلي:

الفصل 23: تندرج إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمة العمومية ضمن توجهات مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي تخص المنشآت التي يمكن مراجعة نسبة المساهمات العمومية بها اعتبارا لطبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه أو لدرجة نموه.

وفي هذا الإطار يرخص للحكومة التفويت كليا او جزئيا في مساهمات الدولة في هذه المنشآت.

الفصل 24: أحدثت لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية مكلفة خاصة بإبداء رأيها حول عمليات إعادة الهيكلة الآتي بيانها:

- التفويت أو تبادل الأسهم او السندات التي تملكها الدولة
- اندماج أو ضمّ أو انفصال المنشآت التي تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأس المال
- التفويت في كل عنصر من مكونات الأصول من أنه أن يستعمل كوحدة استغلال مستقلّة في منشاة تمتلك الدولة فيها مساهمة مباشرة في راس مالها.

الفصل 26: يضبط بمقتضى أمر تركيب وسير لجنة تطهير المنشآت ذات المساهمات العمومية وإعادة هيكلتها.

الفصل 27: تتخذ القرارات المتعلقة بالتطهير وإعادة الهيكلة وبالامتيازات المنصوص عليها أعلاه من طرف الوزير الأول باقتراح من لجنة تطهير المنشآت ذات المساهمة العمومية وإعادة هيكلتها.

أما من حيث الاستقلالية المالية لديوان الأراضي الدولية والمركبات الفلاحية

يضبط الامر عدد 82 لسنة 2001 المؤرخ في 5 جانفي 2001 التنظيم الإداري والماي وطرق تسيير ديوان الأراضي الدولية حيث ينص على أن يسير الديوان مجلس إدارة يرأسه رئيس مدير عام يفوّض له مجلس الإدارة البعض من صلاحياته.

يقوم مجلس الإدارة بإعداد الميزانيات التقديرية للتصرّف والاستثمار وهياكل تمويل مشاريع الاستثمار وضبطها والهر على متابعة تنفيذها. ويعيّن الرئيس المدير العام متصرّفين

على رأس المركبات الفلاحية طبقا لعقود يوافق عليها مجلس الغدارة تضبط التزاماتهم وحقوقهم وطرق التصرّف الفني والإداري والمالي وكذلك كيفية ممارسة الديوان المراقبة على أعمالهم.

يمكن للمتصرفين الحصول على ضمان ديوان الأراضي الدولية بالنسبة للقروض التي يطلبونها من مؤسسات مالية. وتعرض الميزانيات التقديرية ومتابعة تنفيذها وعقود البرامج الخاصة بالمركبات الفلاحية ومتابعة تنفيذها وجوبا على مصادقة الوزير المكلف بالفلاحة.

ولا تتمتع المركبات الفلاحية بالشخصية القانونية مما يجعلها تعمل كهيكل من هياكل الديوان يحدد لها ميزانية تقديرية للصرّف والاستثمار في إطار الميزانية العامة للديوان.

واقع ديوان الأراضي الدولية والإشكاليات المطروحة في القطاع

يتعهد الديوان بالرصيد العقاري الفلاحي للدولة الذي يمسح 234 ألف هكتار منها 93 هك مراعي وغابات ويوفّر الديوان حوالي 12 ألف موطن شغل وهو يتولى تطبيق الاستراتيجية التي ترسمها الدولة في مجال تحقيق الامن الغذائي وتعديل الأسعار والبحث العلمي والتكوين المهني الفلاحي.

يبلغ عدد المركبات الفلاحية 34 مركّب فلاحي ووحدة صناعية غذائية تغطي مساحة 164 ألف هكتار موزّعة على 18 ولاية في مجالات غراسة الزياتين والأشجار المثمرة والزراعات الكبرى والمراعي وتربية الماشية وتربية الدواجن بنسب منوية كالتالي:44 مراعي وغابات 40" زياتين بعلية 13" زراعات كبرى وصناعية و3 أشجار مثمرة"

يتسم رقم معاملات الديوان بتفاوت هام بين السنوات volatilité حيث خلال العشرية 2021/2020-2011/2010 سجّل بين 67.5 م.د سنة 2011 و202.5 م.د سنة 2018.

ويعرف قطاع الزياتين نفس التذبذب على مستوى المداخيل التي تراوحت في نفس الفترة بين 4.8 م.د سنة 2014 و113.939 م.د سنة 2018.

في المقابل تضاعف حجم الأجور 3 مرات منذ 2011 نتيجة الزيادات وارتفاع عدد الانتدابات ذلك أن جلّ المركبات تقع بمناطق جهوية ذات قدرة ضعيفة على خلق مواطن شغل.

وتتجاوز أعباء الاستغلال التي تسجل ارتفاعا من سنة على أخرى لتصل إلى أكثر من 100% خلال عشر سنوات، رقم المعاملات المسجلة في العشرية الأخيرة 2011-2020

باستثناء سنة 2018. مما سجّل عجز هيكلي على مدى العشر سنوات ما عدى موسمي 2014-2015 و2017-2018 التي سجّلت ارتفاع في مداخيل صابة زيت الزيتون.

بلغت حجم مديونية الديوان بتاريخ 2022/03/31 ما قدره 323 مليون دينار موزعة على ديون تجاه الخزينة العامة للدولة بـ 44.515 م.د ديون جبائية بـ 4.918 م.د ديون تجاه البنوك المحليةبـ 171.5 م.د ديون لدى الصناديق الاجتماعية بـ 80.218 م.د ولدى المزودين الخواص بـ 26.756 م.د.

وقد تفاقمت مختلف هذه الديون من سنة 2017 حيث كانت في مستوى 200 م.د سنة 2017 لتصل إلى 328 م.د سنة 2022 أي بزيادة تناهز 65 بالمائة حيث قفزت الديون تجاه البنوك من 110 م.د سنة 2017 إلى 172 م.د سنة 2022 وسجّلت الديون تجاه الخزينة استقرارا في حدود 29 م.د طيلة 2017-2020 قبل أن ترتفع إلى مستوى 44 م.د سنتي 2021 و2022.

هذا ولا يقابل ارتفاع حجم هذه الديون ارتفاعا على مستوى الاستثمارات التي تشهد نسبة إنجاز لم تتجاوز 29 % مما هو مبرمج وهي تتراوح من 7.424 م.د سنة 2011 إلى 14.9 م.د سنة 2020. مما أدى إلى تآكل واهتراء جهاز الإنتاج تمثّل بالخصوص في :

شيخوخة أشجار الزياتين، تهالك شبكة ومعدات المناطق السقوية، تآكل أسطول الميكنة، اهتراء البنية التحتية وتجهيزات القطاع الحيواني، اهتراء وتقادم تجهيزات قطاع الصناعات الغذائية، تدهور القطاع الحيواني على مستوى العدد والإنتاجية.

وامام تفاقم مديونية الديوان خضع هذا الأخير إلى إعادة جدولة الديون سنة 2002 ثم إلى تطهير الوضعية المالية بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 2004 المؤرخ في غرّة مارس 2004 حيث تحملت الدولة 135 م.د في إطار عملية التطهير.

ولازال الديوان يشهد اختلالا على مستوى التوازنات المالية حيث عرف نقصا هاما في الأموال المتداولة ، (في موفّى أوت 2004 بلغ 19.788 أ.د) أمام ارتفاع الحاجيات من المال المتداول التي بلغت 23.306 أ.د وقد انعكس هذا سلبا على سيولته وأثّر على نسق الاستثمارات وحالت هذه الوضعية دون تمكّن الديوان من صيانة وتحديث المشاريع المنجزة والقيام

بالاستثمارات الجديدة اللازمة لتنمية نشاطه ومواكبة التطورات التكنولوجية التي شهدها القطاع الفلاحي.

وتسبّب ضعف نسق الاستثمارات، الذي لم (يتعدّ نسبة 58% من تقديرات عقد برنامج الفترة الممتدّة من 2002 إلى 2006 (دون اعتبار تربية الماشية) ولم تبلغ هذه النسبة إلا 20 % و22% و25 %) فيما يتعلّق بتجهيزات المداجن والاسطبلات والصناعات الغذائية ووسائل النقل في تقادم وسائل الإنتاج مما انعكس سلبا على مردودية جلّ الأنشطة وخاصة منها الزراعات الكبرى والأشجار الثمرة وتربية الابقار والدواجن إضافة إلى افتقار الديوان إلى نظام محاسبية تحليلية متناسق مع نظام المحاسبة العامة بما يضمن مصداقة ودقّة المعلومات المتعلقة بكل أوجه النشاط.

زفي موفّى كل موسم، تتولى مكاتب التصرّف التابعة للمركبات تحديد كلفة الإنتاج ونتائج التصرّف لمختلف الأنشطة من خلال ما تستقيه من معلومات من كراسات متابعة الغراسات وتربية الحيوانات أو الوحدات الصناعية.

وتقتصر التطبيقات الإعلامية المستغلّة على الأعمال المكتبية والحاسبة والتصرّف في الموارد البشرية، وتتم معالجة المعلومات المتداولة بين مصالح الغدارة المركزية والمركبات الفلاحية يدويّا مما يحدّ من سرعة التدخّل وأخذ القرار في الإبّان.

ومن جهة أخرى، لا يقوم الديوان بتقييم التصرّف بالمركبات الفلاحية وبوحدات الإنتاج وباتخاذ التدابير لازمة في صورة نقص الإنتاج أو عدم احترام المخططات الموسمية او مخالفة التوصيات بصفة منتظمة ووفق ما تنصّ عليه عقود التصرّف خاصة في ظلّ ما يتّسم به هذا التصرّف من استقلالية عن الإدارة المركزية.

وبخصوص إدارة التدقيق الداخلي، فقد تبيّن عدم قيامها بالمهام الموكولة إليها واقتصر دور إدارة مراقبة التصرّف على تجميع المعلومات ووضعها في جداول مقارنة عامة بين التقديرات والإنجازات الموسمية دون إعداد التقارير الفنية الاقتصادية الدورية خلال الأنشطة لإبراز الفوارق وتحليلها بصفة تمكّن من تفادي النقائص وفي هذا الغرض قام الديوان بدعوة مديري المركبات الفلاحية لتقديم تقارير دورية كل 4 أشهر للوقوف على مدى تنفيذ مختلف البرامج التي وقع الاتفاق بشأنها.

وفي مجال الإحاطة والمتابعة، تبّن وجود نقص في نسق الزيارات الميدانية للمركّبات من قبل إطارات الإدارات المركزية مما لا يضمن قيام هذه الإدارة بالمهام المنوطة بعهدتها بصفة ناجعة خاصّة في ظلّ النقائص المسجّلة في مجال التكوين.

التقرير حول التحويلات والضمانات من الدولة لفائدة المنشآت العمومية

تحويلات الدولة لفائدة ديوان الأراضي الدولية 2020- 2023 (بحساب 1000 د)			
إنجازات 2020	إنجازات 2021	إنجازات 2022	قانون المالية 2023
7862	7883	6335	-

ضبط قانون المالية لسنة 2022 منح ضمان الدولة لسنة 2022 لفائدة ديوان الأراضي الدولية مبلغ قيمته 7 مليون دينار قصد تمويل استثمارات في الزراعات الكبرى ممول من قبل البنك الوطني الفلاحي.

تحويلات الدولة لفائدة ديوان الأراضي الدولية 2020 (بحساب 1000 د)					
السنة	التأجير	التسيير	التدخلات	الاستثمارات	المجموع
2020	-	-	7862	-	7862
2021	-	-	7883	-	7883
2022	-	-	6335	-	6335
2023	لا توجد تحويلات مرصودة للديوان بقانون المالية بعنوان سنة 2023				

يعتر ديوان الأراضي الدولية من الـــ 10 منشآت العمومية الأولى المصنّفة حسب نتائج استغلالها السلبية.

نتائج الاستغلال السلبية لديوان الأراضي الدولية (بالمليون دينار)		
السنة	2020	2021
المؤشر	32.8	31.5
الترتيب	10	8

يعتر ديوان الأراضي الدولية من الـــ 10 منشآت العمومية الأولى المصنّفة حسب نتائج الصافية السلبية.

النتائج الصافية السلبية لديوان الأراضي الدولية بالمليون دينار	
السنة	2021
المؤشر	46.4
الترتيب	8

يعتر ديوان الأراضي الدولية من الـــ 10 منشآت الأولى المرتبة حسب المعدّل الشهري للسيولة المودعة بالبريد التونسي خلال الفترة 2020-2022.

المعدّل الشهري للسيولة المودعة بالبريد التونسي خلال الفترة 2020-2022 (بالمليون دينار)			
السنة	2020	2021	2022
المعدل الشهري	62	79.7	117.5
النسبة من المعدّل الشهري العام لجميع المنشآت التي لديها مكشوف بنكي	%6.4	%6.1	%7.8
الترتيب	3	3	2

أهمّ الأحداث المميزة خلال الفترة 2020-2021

- **على المستوى الوطني:**

✓ تأثير ظاهرة الجفاف التي شهدتها البلاد التونسية لطيلة الثمانية سنوات الأخيرة،

✓ ارتفاع سعر الصرف للدولار والاورو مقابل الدينار التونسي،

✓ تدهور الوضعية المالية للديوان مما حال دون تمكنه من الاقتراض البنكي

- **على المستوى العالمي:**

✓ تداعيات جائحة كورونا على نشاط الديوان،

✓ الارتفاع المشط على مستوى الأسعار العالمية للأعلاف.

المبالغ المحمولة من ميزانية الدولة للمنشآت العمومية المكونة للعيّنة تنازليا باعتماد سنة 2021 سنة مرجعية				
اسم المنشأة	2020	2021	النسبة المائوية التراكمية	2020 وقتي
ديوان الأراضي الدولية	8.0	15.2	%99.6	7.8

المخاطر الهيكليّة:

المخاطر الهيكلية هي مخاطر مرتبطة بتوجيهات دائمة على غرار سياسة تحديد الأسعار أو مسائل الحوكمة.

المخاطر الهيكلية باعتماد التعريف الإحصائي المعتمد على المستوى الدولي	
السنة	مؤشر (إرادات الاستغلال دون المنح)/ (أعباء الاستغلال + أعباء المالية)
2017	%68
2018	%110
2019	%82
2020	n.d
2021	n.d

هذا ويفيد التقرير حول المنشآت العمومية الصادر عن وزارة المالية بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2024 أن ديوان الأراضي الدولية لم يقم بتقديم المعطيات المتعلقة بمستحقاته ومديونيته تجاه الدولة.

ويعدّ الديوان من بين المنشآت الخاسرة (12 منشاة عمومية راجعة مباشرة للدولة من مجموع 71 منشاة قامت بتوزيع أرباح بعنوان السنة المحاسبية 2021 و9 منشآت بعنوان سنة 2020) وقد عرف تراكما للديون والخسائر وهو ما يمثل ضغطا على المالية العمومية من حيث توفير التمويلات لهذه المؤسسة عن طريق الإقراض إضافة إلى التأثير السلبي لهذه الوضعية على القطاع البنكي والصناديق الاجتماعية بسبب تراكم الديون.

وتنجرّ عن هذه الوضعية مساهمة الديوان في الترفيع في المخاطر المالية للدولة نتيجة الترفيع في سقف ضمان الدولة.

الجزء الرابع: الحلول الممكنة لتفادي الخسائر الناجمة عن استغلال الديوان للأراضي الدولية الفلاحية والرفع من مردوديتها.

إن إشكالية الهيكلية المالية للديوان تعود إلى سنوات عديدة مما انجرّ عنها تراجع لأداء الأراضي الفلاحية الدولية وأصبحت تمثل عبئا عن ميزانية الدولة ولم تتواصل هذه الأخيرة طيلة عقود إلى حلول جذرية تقطع مع واقع المديونية المتفاقمة وتراجع المردودية.

فيما يتعلق بخطّة الإنقاذ:

تعدّدت جلسات العمل مع وزارة الفلاحة لوضع حدّ للإشكاليات التي يعيشها الديوان ومنها الخطّة المقترحة سنة 2020 من الديوان والمتمثلة في اقتراح برنامج استثماري يتمّ تمويله بضخّ ما قدره 217.712 م.د لاستعادة عجلة الإنتاج بديوان الأراضي الدولية وتتمثل هيكلة التمويل المقترحة في توفير 48 م.د كتمويل ذاتي 83 م.د في شكل قروض متوسطة المدى و 47 م.د قروض طويلة المدى و 40 م.د منح استثمار.

علما وان هذا البرنامج يتطلّب معالجة مديونية الديون عبر: جدولة المكشوف البنكي المقدّر بـ 120 م.د على 25 سنة.

تكفّل الدولة بالقرض البنكي الذي قدّمت فيه ضمان سنة 2012 بـ 35 م.د تكفّل الدولة بتسوية ديون الديوان تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المقدّرة بـــ 80م.د وتحمّل الدولة لمديونية الديوان تجاه خزينة الدولة في حدود 44 م.د.

ومن المنتظر أن تمكن هذه الاستثمارات من الترفيع في رقم معاملات الديوان بـ 250.65 م.د موزعة كالآتي: قطاع الزياتين90.7 م.د – القطاع الحيواني 74.3 م.د – قطاع الزراعات الكبرى بـ 56.65 م.د – قطاع الأشجار المثمرة بـ 26 م.د – القطاع التجاري 3م.د.

وبتاريخ 03 ماي 2021 تم تقديم خطّة للنهوض بديوان الأراضي الدولية 2022-2027 بهدف إعادة هيكلته وتطوير أدائه والرّفع من قيمة معاملاته السنوية من 126 مليون دينار إلى 249 مليون دينار بحلول سنة 2027. وفي هذا الإطار أوصى السيد وزير الفلاحة بـــ:

- ✓ وضع خطّة عمل لتطوير أداء الأراضي الدولية التابعة للدّيوان والرّفع من مردوديّتها ومن مساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنيّة من أمن غذائي وتصدير وتشغيل وتعصير للقطاع الفلاحي،
- ✓ العمل على مزيد حوكمة كل المجالات الفنيّة والماليّة والموارد البشرية بديوان الأراضي الدولية،
- ✓ برمجة دورات تكوينية لفائدة العملة تماشيا مع الاختصاصات المطلوبة،
- ✓ إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لمزيد حوكمة القطاع والنهوض به،
- ✓ إعداد مخطط مديري لرقمنة مختلف ميادين التصرّف والأنشطة الذي يضمّ 27 منظومة معلوماتية تتوزع على 10 أنظمة فرعية، حيث سيخوّل هذا النظام المعلوماتي من متابعة ومراقبة التصرّف الإداري والمالي والفني والتجاري والاطلاع على مختلف الأشغال والمنتجات بجميع المركّبات ووحدات الإنتاج بصفة حينيّة من طرف الإدارات المركزية.

وبتاريخ 08 جويلية 2023 وفي إطار جلسة عمل لتقييم نشاطات المركّبات الفلاحية ووحدات التصرّف في الأراضي المسترجعة وإيجاد الحلول الممكنة للنهوض بإنتاجيتها وتحسين مردوديتها أوصى الوزير المكلف بالفلاحة ببعث روح جديدة في تسيير هذه المركبات من خلال وضع رؤية جديدة موحّدة تعتمد على الحوكمة وعلى مقاييس عمل دولية، داعيا القائمين على هذه المركبات إلى العمل على الضغط على التكاليف والترفيع في المردودية.

وشدّد السيد الوزير على اعتماد كلّ المركّبات لمخطط موسمي يرتكز على تثمين البحث العلمي لبرمجة الأنشطة والمشاريع الفلاحية والزراعات المناسبة التي تتماشى مع طبيعة كلّ مركّب ومع التوجهات العامة للدّولة.

غير أن جميع المقترحات المقدّمة سابقا لا تتعرض إلى مسألة جوهرية بالديوان وهي صعوبة مراقبة تسيير مركبات فلاحية وأراضي مسترجعة بصفة مركزية حيث ان مركزية القرار بالنسبة للاستثمارات الانتدابات وإعادة استثمار موارد المركبات يجعل المتصرّفين غير قادرين على اتخاذ المبادرة وتحمّل المسؤولية. بالتالي فغن إصلاح منظومة التصرّف في أراضي الدولة الفلاحية أصبح ضروريا.

ولم تعد الحلول المتخذة سابقا كتمكين الديوان من موارد مالية من زينة الدولة أو الترفيع في المنح او التكفل ببعض الديون أو إعطاء ضمان الدولة للحصول على قروض بنكية، مجدية بل وتراجعت القدرة التنافسية للمركبات الفلاحية بعد ان كانت تعدّ مستغلات نموذجيّة.

فعلى سبيل المثال مثّلت التدخلات السابقة للدولة كتطهير الوضعية المالية سنة 2004 بتحمل 135 م.د حلّا ظرفيا وبقيت المشاكل التأتية أساسا من قلّة الاستثمارات وحوكمة التصرّف تؤثر سلبا على قطاع الفلاحة ككلّ.

حيث لا يمكن اعتماد حلول ترقيعية تكون نتائجها أقل بكثير من تكلفتها إذ لا بدّ من عملية اصلاح شاملة ترتكز على إعادة تنظيم التصرّف في الأراضي الفلاحية التي تمتلكها الدولة مما يتطلّب تدخلا تشريعيا إلى جانب إعادة الهيكلة والتطهير المالي.

فيما يتعلّق بإعادة الهيكلة:

تنقسم الأراضي الفلاحية التي تمتلكها الدولة إلى أراضي يقوم الديوان باستغلالها عن طريق المركبات الفلاحية وأخرى توضع للكراء بأوجه مختلفة وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة والوزارة المكلفة بالشؤون العقارية وفي صورة استرجاعها من الخواص يكلف الديوان باستغلالها مؤقتا.

وقد خلقت هذه الوضعية عدم وضوح الرؤية بخصوص أولويات الإنتاج الفلاحي وتذبذبا للسياسات الفلاحية تلاشت على إثره معظم منظومات الإنتاج وشهدت أزمات حادة منها الحليب، القوارص، التمور، الحبوب، الطماطم، ولم يكن بالإمكان تحديد المسؤوليات ومعالجة القصور بالنظر إلى تعدد المتدخلين من هياكل الدولة ممّا شكّل عائقا أمام بلوغ الامن الغذائي وتحقيق نسب نموّ متوازنة للقطاع الفلاحي الذي أصبح متأثرا بنسبة تكاد تكون كلية بالعوامل المناخية برغم المجهودات المبذولة لإحداث مناطق سقوية (تحت إشراف هياكل وزارة الفلاحة والمندوبيات الجهوية للفلاحة).

ومن أجل تحديد استراتيجية موحدة لهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد لا بدّ من توحيد هياكل التسيير مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت المناخي لمناطق الإنتاج وضرورة التسيير المباشر حيث لا يمكن لهيكل مركزي كديوان الأراضي الدولية أن يكون ملمّا بالإشكاليات المتعددة للمركبات الفلاحية او يتدخّل بالسرعة والنجاعة المطلوبة لحلها كما لا يمكنه أن يوفّر

الميزانية المطلوبة للصرّف والاستثمار في غياب الموارد حيث كما هو مبيّن في الجزء المخصص للتشخيص لا يوفر الديوان حاجيات المركبات من نفقات الاستثمار ويضطرّ إلى توزيع المداخيل على أعباء الاستغلال وخلاص الديون المستوجبة، وقد تسبّبت هذه المقاربة في التصرّف في الإضرار بالمركبات الفلاحية التي تحقق أرباحا ولا تتمتع باعتمادات مالية كافية لإعادة الاستثمار والحفاظ على ديمومة نشاطها.

وأمام شحّ الموارد المالية الخارجية سواء بالنسبة للاقتراض أو من ميزانية الدولة يجد الديوان صعوبة في توفير مستلزمات الإنتاج والاستثمار في البنية التحتية وأدوات الإنتاج وتصبح بعض المركبات الفلاحية التي كانت تدرّ أرباحا هامة مهددة بتوقف النشاط.

وبالتالي أصبح الاعتماد على عقود برامج في طريقة تسيير المركبات الفلاحية من قبل الديون غير ذي معنى حيث لا تتمتع المركبات الفلاحية بأدنى الصلاحيات لاتخاذ القرارات المناسبة وخاصة المتعلقة بنوعية النشاط والانتدابات، وحيث تجد بعض المركبات نفسها مضطرة لتوفير منتوجات بسعر تكلفة أعلى بكثير من المستوى الوطني والتكفل بتشغيل عدد من العملة يفوق طاقتها ليتحول ذلك إلى تقهقر في المردودية طبقا لقاعدة العلمية الثابتة في الاقتصاد.

كما تمثّل الأراضي المسترجعة من الخواص لعدم الإيفاء بالتزاماتهم المالية عبئا على الديوان الذي يكون غير قادر على التصرّف فيها واستغلالها لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية مما يجعلها عرضة للإهمال وتقهقر لقيمتها الأصلية نتيجة الاعتداء على ممتلكاتها من الغير (السرقة واقتلاع الأشجار واستغلالها كمراعي...) وغياب الصيانة.

كل ذلك يؤثر على الإنتاج النباتي والحيواني ويتسبّب في تراجع المردودية ونقص موارد الدولة إضافة إلى استباحة التعدي على هذه المستغلات وما ينجر عنها من تصرفات غير قانونية.

وتعود هذه الوضعية بالأساس إلى غياب المتابعة والمراقبة المباشرة والمستثمرة مع غياب الإحاطة أثناء فترة كراء هذه الأراضي الدولية سواء في شكل شركات إحياء وتنمية فلاحية أو في شكل مقاسم فنيّة أو أراضي مخصّصة للفلاحين الشبان والمتعاضدين القدامى.

يقتضي التصرّف المحكم في الأراضي الفلاحية التي هي على ملك الدولة أنيتم استغلال هذه الأراضي ضمن إطار مؤسساتي موحّد على مستوى كل إقليم وذلك بإحداث ديوان فلاحة بكل إقليم يتعهّد باستغلال الأراضي الفلاحية الدولية التابعة ترابيا للإقليم سواء بصفة مباشرة عن طريق المركبات الفلاحية الحالية او عن طريق الكراء.

يكون ديوان الفلاحة قادرا على تسييرها ومراقبة انجاز مشاريعها ومسؤولا عن ضمان مردوديتها كوحدات إنتاج تعمل في محيط تنافسي مع اخضاعه لسلطة إشراف الوزارة من حيث تطبيق السياسة العامة للقطاع الفلاحي ودون تحمّله للمديونية المثقلة حاليا على ديوان الأراضي الدولية والتي يستوجب استيعابها حل الديوان وتصفية ممتلكات ضمن برنامج خاص للتصفية وخلاص ديونه من بيوعات أراضي الدولة الفلاحية المتواجدة وسط مناطق عمرانية.

ونظرا لمساهمة الدولة في هذه الوحدات الاقتصادية باعتبار ملكيتها للأراضي ولوسائل الإنتاج بها من معدات وقطيع حيواني وتدخلها على مستوى السوق كتاجر فإن الشكل القانوني المناسب لدواوين الفلاحة هي المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشأة عمومية على معنى الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرّة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

ختاما إن وضعية ديوان الأراضي الدولية أصبحت تتطلب تدخلا على المستوى التشريعي يرافقه برنامج استثماري لإنقاذ وحدات الإنتاج والتصنيع التابعة للديوان وهي بالتالي وضعية مركّبة لا يقتصر حلّها على النصوص القانونية وإنما تتطلّب رؤية جديدة للقطاع ولتصرّف الدولة في الأراضي الفلاحية ككلّ لتحقيق الأمن الغذائي.

فقد تعدّدت الحلول وبقي وضعها حيّز النفاذ رهين عدم توفّر الموارد المالية للدولة وهو ما يقتضي البحث عن إصلاحات أعمق تمكّن من تعبئة الموارد المالية.

2024/48.

واردات عدد .....
21 ماي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحيّة

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1.	حسن جربوعي	
2.	بادي بسة باجاج علي	
3.	يوسف الترمي	
4.	[illegible] جاب الله	
5.	يسري البواب	
6.	طاهر المهوذي	
7.	معز بركالله	
8.	رمزي الشتوي	
9.	مسعود فارة	
10.	محمد بن حسين	
11.	ظافر صغيري	
12.	نبيل حامدي	
13.	عصام ستوتاوي	
14.	عثمان باموني	
15.	كوثر الحاجبة	
16.	كمال كوكاية	

2024/48.

واردات عدد .....
21 ماي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2024/48.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحيّة

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
17.	محمد ماجدة	
18.	نزار الصيق	
19.	أنور المرزوقي	
20.	سامي الطاهري	
21.	آمال المودب	
22.	أسماء البرولسي	
23.	عادل صيّاف	
24.	الياس بوكوشة	
25.	عمر بن عمر	
26.	وليد حاجبي	
27.	ريم المستاوي	
28.	محمد زنزري	
29.	أحمد بن براهم	
30.	طارق مهدي	
31.	حمزة الزين الشاب	
32	عواطف الشنيتي	

2024/48.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

واردات عدد .....
21 ماي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحيّة

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
33.	خالد حليم مبروكة	
34.	محمد أحمد	
35.	عبد القادر بن زيد	
36.	محسن جويلة	
37.	سلاي البحري	
38.	عواطف الشنيتي	
39	شفيق الزغواني	
40	محمد خوجة	
41	صالح الصياري	
42	عبد المنعم زارعي	
43	رياض بلال	
44	سيرين طراد	
45	ربيع الحجلي	
46	لطفي لسحاوي	
47	البطيح ابطالية	
48	محمد سكاكني	
49	ياسين مامي	

2024/48

2024/48.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
21 ماي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحيّة

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
50	طارق الربعي	
51	عبد الرزاق كويدر	
52	حاتم الملولي	
53	عماد الدين سديري	
54	سامي رابس	
55	محمد أنور جربال	
56	صالح الساحلي	
57	عبد الحافظ الوحيشي	
58	عادل البوسالمي	
59	عماد العبيدي	
60	بوبكر بالكحلة	
61	محمد الحباري	
62	رؤوف الفقيه	
63	سوسن مبروك	
64	نزيه الشبراك	
65	سهام عامر	
66	أحمد الجباني	

2024/48.

واردات عدد .....
21 ماي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدّولية الفلاحيّة

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
67	ضحى السالمي	
68	بثينة الغانمي	
69	أيمن المرعوي	
70	سيرين بوحنش	
71	صخر الريحي	
72	محمد أنس الورغي	
73	أسمى نقرة	
74	مريم الثريف	
75		
76		
77		
78		
79		
80		
81		
82		
83		

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

باردو في 2024-05-21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، الشيخ الزعفوري
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الشيخ الزعفوري

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/5/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، نسيل حامد

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/20

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبّاس حامون .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... حسين بو .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... حسيب القادري بن زينب .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.1

بلردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد أحمد .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/48

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عزاري كريم السعيد .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، شكري البحري .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد بن حسين .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

باردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، يونس السوسي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، حسن جريدي .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... عادل العجال .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، أنور الزوقي .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... عبد الحكيم مبروك .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في، 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، سامي العكرمي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد ماجدا .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... أمين بالحاج حسن .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... عبد الرؤف سهير .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

2024/48.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عواطف السنيني .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/5/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... أحمد بن ...
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلردو في 14/05/2024

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، وليد حاجبي .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بأردو في 24 أكتوبر 2024

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عمار المودب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في 2024/05/24

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ظافر صحيري .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/01/29

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... سيرين اليوسي .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48

بلاردو في ....2024.05.21....

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، .....محمد بركاتي.....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، جابر المعموري
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب 2024/48

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، نائب العامة .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في، 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عادل ضاهر
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب 2024/48.

بلاردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، أسماء الدرويش
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/05/31

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، منذر الصدّيق .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلردو في 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... رياض المعتاوي .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في، 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... الياس بوكوشة .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في، 2024/05/21

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، .....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 21-05-2024

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عصام لسود شاق

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 25/01/2024

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمود قنارة
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/48.

بلاردو في 2024/5/31

تصـريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ..... رمزي السبتي .....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	**مقترح قانون يتعلّق بتنظيم التصرف في الأراضي الدّولية الفلاحية.**
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**11 فصلا**

وإني على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضـاء